



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل - كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

**دور المصارف التجارية الخاصة في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية
للمدة (2004-2013)**

بحث تقدمت به الطالبة

اشراق محمد ياس

الى قسم العلوم المالية والمصرفية هو كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

بأشرافه

د. سرمد فاضل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَكَأَنَّ تُعْجَلَ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ

زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة طة اية :114)

الاهداء

إلى أبي العطوف....

. قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ

إلى أمي الحنونة.....

لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي مُلهمةُ الحب وفرحة العمر، ومثال

.التفاني والعطاء

إلى إخوتي....

. سندي وعضدي ومشاطري أفرحي وأحزاني

الشكر والتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي منَّ علينا بنعمة العقل والدين، وهو القائل في محكم كتابه الكريم:

“فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ”

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

” مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنْكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضلته، فله الحمد أولاً وأخراً

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة،

وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على البحث

الأستاذ/ **سرمد فاضل**

المستخلص

تهدف الدراسة الى الاسواق المالية واحدة من أهم المؤسسات المالية العاملة في جميع البلدان على حد سواء ، وذلك لدورها الكبير في تمويل جميع الانشطة الاقتصادية باعتبارها قناة للادخار والاستثمار معا ، ويأتي هذا الدور من خلال سهولة الحصول على الاقتراض وأن المصارف التجارية الخاصة في العراق تعاني من ضعف حجم رؤوس الأموال مقارنة بالمصارف التجارية الخاصة في البلدان النفطية المجاورة.

تأتي أهمية البحث من كون الاسواق المالية تعد قناة مهمة وسريعة في تمويل العمليات الاقتصادية لجميع الاقتصاديات سواء كانت المتقدمة منها أو النامية أو غيرها وبالتالي فأنها تحظى باهتمام واسع في جميع المهتمين سواء كانوا صناع قرار او باحثين او غيرهم حيث تنطلق الفرضية من خلال وجود دور واهمية لشركات القطاع المصرفي في تفعيل سوق الأوراق المالية.حيث تكون اهم الاستنتاجات من ذلك كفاءة السوق وسيولتها تمهيداً لعملية اللجوء الى رؤوس الأموال الأجنبية وتساعدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة بأساليب مكملة للادخار المحلي وليست عوضاً عنه والتوصيات المهمة توفير أدوات مالية متعددة تتباين في مستوى مخاطرها وتتجاوب مع رغبات أفراد المجتمع غير المتجانسة في تحمل المخاطرة ، فالمغامرون يسعون لتحقيق عوائد مالية عالية حتى لو تطلب ذلك تحمل مخاطر عالية ، لذلك يفضلون الاسهم على السندات.

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الآية القرآنية
ت	الاهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	المستخلص
ح	المحتويات
1	المقدمة
3-2	المبحث الاول (منهجية البحث)
13-4	المبحث الثاني : المصارف التجارية
20-14	المبحث الثالث (الاسواق المالية)
21	المبحث الرابع : (الاستنتاجات والتوصيات)
25-22	المصادر

المقدمة

تعد الاسواق المالية واحدة من أهم المؤسسات المالية العاملة في جميع البلدان على حد سواء ، وذلك لدورها الكبير في تمويل جميع الأنشطة الاقتصادية باعتبارها قناة للادخار والاستثمار معا ، ويأتي هذا الدور من خلال سهولة الحصول على الاقتراض ، مرة ، والاستثمار أخرى ولتواجد اعداد كبيرة من المؤسسات المالية والنقدية والشركات والافراد العاملة داخل هذه الأسواق وللحركة المستمرة والمتناسية طول اليوم الواحد . وتعد المصارف التجارية العراقية احدى المؤسسات النقدية المهمة من خلال قيامها باستقبال ودائع الجمهور وتحويل تلك الودائع إلى قروض وسلف وتسهيلات مصرفية (ائتمان مصرفي لأصحاب المشاريع المستثمرين) ،

وأن المصارف التجارية الخاصة في العراق تعاني من ضعف حجم رؤوس الأموال مقارنة بالمصارف التجارية الخاصة في البلدان النفطية المجاورة ، وسبب اختيار المصارف التجارية الخاصة لان المصارف التجارية الحكومية تدار من قبل وزارة المالية وتدخل في رسم سياستها المصرفية مما يؤثر على كفاءة ادائها ، فضلا عن ان المصارف التجارية الخاصة تدعم بشكل فاعل الاستثمارات وهذا بدوره يساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية .

المبحث الاول

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في ضعف كفاءة اداء المصارف التجارية العراقية ، ودورها في سوق العراق للأوراق المالية ويعود هذا الضعف باعتبارها احدى قناة الاستثمار والادخار العاملة في السوق الذي يعود لعدة أسباب منها قلة حجم الودائع ، قلة حجم الاستثمارات المالية ، ضعف الصناعة المصرفية (التكنولوجيا المستخدمة في الانظمة المصرفية) ، قلة عدد المصارف ، تراجع الثقافة المصرفية والاستثمارية الى اخره

ثانيا: اهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كون الاسواق المالية تعد قناة مهمة وسريعة في تمويل العمليات الاقتصادية لجميع الاقتصاديات سواء كانت المتقدمة منها أو النامية أو غيرها وبالتالي فإنها تحظى باهتمام واسع في جميع المهتمين سواء كانوا صناع قرار او باحثين او غيرهم

ثالثا : هدف البحث :

يهدف البحث الوصول الى الأهداف الاتية .

- 1- بيان دور المصارف التجارية وأهميتها في دعم الاقتصاد العراقي من خلال عملها الرئيسي كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين .
- 2- دراسة دور سوق العراق للأوراق المالية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تحليل مؤشرات المتتمثلة بحجم التداول والقيمة السوقية وعدد الشركات المساهمة في السوق .
- 3- بيان دور شركات قطاع المصارف في دعم سوق العراق للأوراق المالية من خلال دراسة أهميتها النسبية الى مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية .

رابعا: فرضية البحث :

تنطلق الفرضية من :

يوجد دور واهمية لشركات القطاع المصرفي في تفعيل سوق الأوراق المالية

خامسا: منهج البحث :

بهدف بلوغ ما تتوخاه الدراسة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها ولاختبار ما جاء في فرضيتها ،
فقد تم الاعتماد الأسلوب تحليل المؤشرات المصرفية ومؤشرات سوق الأوراق المالية ،

سادسا: هيكلية البحث .

فقد تناولت الدراسة ثلاثة فصول بينت الباحثة من خلالها دور المصارف التجارية الخاصة في تفعيل
نشاط سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، وقد تناول الفصل الاول من
الرسالة المصارف التجارية والسوق المالي والعلاقة بينهما .

المبحث الثاني

المصارف التجارية

أولاً : - نشأة ومفهوم المصارف التجارية .

1- نشأة وتطور المصارف التجارية .

يمتد التاريخ القديم لنشوء المصارف التجارية الى الحضارات القديمة ومنها الحضارة البابلية ، منذ برزت مجموعة من الصيارفة (وهم اليهود وكهنة المعابد يمثلون نمط الصيرفة الرئيسي فيها ، ولعبوا الدور الأكبر في حقل تمويل التجارة والزراعة وتحويل العملات وقبول الودائع ، مما سهل نشاط اليهود الاقراضى وعدم خضوعهم للأحكام المسيحية في تحريم الربا .

حيث كانت حضارة وادي الرافدين نقطة الانطلاق للعديد من الانجازات المصرفية والتي تناقلتها الأمم المختلفة ، واخذة العمل المصرفي اشكلا ومفاهيم متعددة في اطار العملية الدينية المقدسة ، واعتبر المعبد السومري المهد الذي احتضن هذا النشاط وبأقصى درجة من السرية والكتمان ، وان عملية البوح والكشف يعني لديهم أن تحل اللعنة الالهية على من يرتكب هذا الجرم وان انبثاق ونضوج نشاط المصرفي البابلي والسومري شكل الالهام والمرجعية ، للعديد من الدول في استنباط العديد من الممارسات المصرفية المعاصرة كالسرية المصرفية ، فحرمت التقاليد والقوانين المصرفية لهذه الدول وبدرجات معينة الكشف والاعلان عن حسابات مودعيها ومقاديرها للآخرين ومهما كانت مشروعية الذرائع في الكشف عنها (النوري،8،2007)

ويمكن القول ان بدايات النشاط المصرفي كانت مع بدء قيام الافراد بإيداع ارصدتهم النقدية الفائضة عند الصاغة والصيارفة ، وذلك للحفاظ عليها من السرقة أو الضياع ، وقد تطور هذا النشاط إذ تم تطوير خدمة تحويل النفود (العملات النقدية المختلفة) من عملة الى اخرى لصالح أطراف التبادل التجاري ومع توسع عمليات الايداع والتحويل تطور نشاط الصاغة والصيارفة ليدخل في مجال تقديم الفروض مقابل فوائد وذلك استخدام الأرصدة النقدية الفائضة لديهم ، ونتيجة لتناسي الطلب على الفروض تم استحداث نظام الفوائد على الأرصدة النقدية المودعة وذلك كوسيلة لجذب ارصدة اضافية من الافراد (الشراح،14،2007) .

أما عن نشوء المصارف التجارية فكانت في العصور الوسطى ولعل أقدم بنك عرفه التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401 ميلادي وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات ، وبنك البندقية وكان الغرض من أنشائه اقراض الجمهورية الرومانية بسبب حروبها مع الامبراطورية الشرقية في القرن الثاني عشر ثم اتسعت اعماله بعد ذلك فكان يقبل ودائع الافراد ويفتح حسابات جارية وظل يعمل حتى عام 1797 إذ زال بزوال الجمهورية التي (عجمية،61)

اما في عام 1609 نشأ بنك امستردام في هولندا وبدأ بقبول الودائع كما وضع خطة لإصدار شهادات الابداع ، واصبح مصرف امستردام المصرف النموذجي الذي تأسست على غرار معظم المصارف الأوروبية ، وكذلك تأسس بنك انكلترا سنة 1694 ليمارس دوره كمصرف تجاري خاص برزت اهميته في المراحل اللاحقة عندما بدأت عمليات الصيرفة المركزية وهو الاساس الذي انطلق منه المصارف المركزية بشكلها الحديث وتجدر الاشارة في اطار هذه الرؤية التاريخية ، الى ان عمليات الصيرفة بشكلها الحديث انحدرت من الدور الذي مارسه ثلاث مجموعات هم (التجار و مقرضو النقود و الصاغة) (يحيى،107،2001) كما لعبت الثورة الصناعية دورا مهما في توسيع المصارف التجارية ونموها وكبر حجمها مما سمح لها بخدمة قطاعات اقتصادية واسعة ، وتواصل التطور الذي عرفته المصارف اذ شهدت المهنة المصرفية التي تمارسها المصارف التجارية تغيرات كبيرة في طبيعتها وادواتها وتقنياتها ، فضلا عن مختلف انواع المصارف الأخرى التي ظهرت ، ولم يعد الأمر يقتصر على المصارف إذ توجد في كل بلد من بلدان العالم مجموعة من الشركات والمؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وتعبئة موارد المجتمع من الاموال وسد حاجات البلاد من مختلف الائتمان المتفاوت الأجل وانشاء وسائل الدفع المتداولة بين الافراد وهذه الشركات ، وكل هذه المؤسسات والشركات تدخل ضمن اطار الجهاز المالي والمصرفي والذي يشكل احد اهم الاليات التي تدعم النمو الاقتصادي نظرا لارتباطه بأهم عامل في العملية الاقتصادية وهو العامل المالي (عبدالله،112،2003) .

٢ - مفهوم المصارف التجارية

يختلف مفهوم المصارف التجارية باختلاف طبيعتها ولنشطتها ، وكذلك باختلاف القوانين والانظمة التي تحكمها . فمنهم من يعرفها على انها المكان الذي يلتقي فيه اصحاب الموارد وطالبي هذه الموارد ، أي المستخدمين لها باعتبار المصرف التجاري منشأة تسعى إلى تحقيق الربح (الراوي،42،2010) وتعرف أيضا على انها مؤسسة ودائعية حيث تكون الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي المالي ،

ومهمتها الأساسية هي التوسط بين المودعين والمقرضين ، كما تختص بمنح القروض قصيرة الاجل والمتوسطة الاجل (السيد علي،العسى،137،2004) .

ويرى آخرون بأنها منشأة تقبل الودائع المصرفية من الافراد والهيئات تحت الطلب والاجل ، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات (هاشم،43) .

ويعرفها بعض الباحثين بأنها أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي قصير الأجل ، بمعنى ان قبول الودائع من الافراد والمؤسسات الحكومية والخاصة تحت الطلب والاجل ، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض وتقديم بعض الخدمات الائتمانية الأخرى مثل خصم الكمبيالات (اوراق تجارية) (باشا،63،2006) . وعلى الرغم من الاختلاف على التعريف الدقيق للمصارف الا ان العديد من الأدبيات تتفق في تعريف المصرف على انه (أحد مؤسسات الوساطة المالية الغرض من قيامها تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح باقل تكلفة ممكنة) ، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية المتجسدة بعمليات خصم الأوراق التجارية وقبول الودائع بأنواعها ومنح الفروض ولاستثمار بالأوراق المالية مراعية في ذلك الموازنة بين الربحية والسيولة في ادارة انشطتها) .

ثالثا : الوظائف النقدية للمصارف التجارية

تمتاز المصارف التجارية بانها مؤسسات مالية هدفها تحقيق الأرباح لمالكها وهي بهذا تختلف عن البنوك المركزية اذ ان البنوك المركزية تهدف الى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع اما المصارف التجارية فأنها مؤسسات خاصة تتعامل بالودائع والائتمان ومنح القروض لان الارباح ، وتعتبر المصارف التجارية من أكثر أنواع المصارف انتشارا ولها تأثير بالغ على النشاط الاقتصادي .

وهنا يمكن توضيح الوظائف النقدية للمصارف التجارية فيما يلي :

1 - قبول الودائع : تشكل الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية ، والودائع هي اهم فقرة في مطلوبات البنك التجاري وتمثل حقوق المودعين على موجودات البنك ، ولهذه الودائع الاثر الكبير في تعزيز قدرات المصرف المالية في منح القروض والقيام بالاستثمارات المختلفة (اسماعيل،186،2005) . وتقسم الودائع الى مايلي:

أ- الودائع الجارية : ويطلق عليها ايضا بالودائع تحت الطلب ، اذ يمكن المطالبة بها فورا ، أي بدون تأخير زمني ودون شروط مسبقة ويمكن السحب عليها بواسطة الشيكات ، وتعد هذه

الودائع اقل المصادر تكلفة بالنسبة للمصرف ، اذ ان المصارف لا تدفع فائد لأصحاب الحسابات الجارية ، أو تدفع فائدة بنسبة ضئيلة في بعض الاحيان وفي الحسابات الكبيرة فقط عندما لا يقل رصيد هذه الودائع عن مبلغ محدد (عداي،105،2000) .

ب- الودائع التوفير : يستهدف المودعون من حسابات هذه الودائع استثمار جزء من ثروتهم كادخارات نقدية ، ويمثل قبول هذه الودائع الوظيفة الادخارية للمصارف التجارية اي جمع المدخرات المحلية ،وتدفع المصارف فوائد مقابل هذه الودائع والتي تقوم الوحدات الاقتصادية ولا سيما الأفراد بإيداعها لدى المصارف مع احتفاظها بالسحب عليها عند الطلب (برعي،101-102) .

ت- الودائع الزمنية : وتعرف أيضا بالودائع الآجلة اذ لا يستطيع العميل السحب عليها الا بعد مرور مدة محددة من ايداعها وبأخطار مسبقة ، لذا لا يعدها الكثير من الاقتصاديين والباحثين نقدا وانما هي وسيلة للاحتفاظ بأموال عاطلة ، ولكنها ذات مردود (فائدة) تزداد تدريجيا تبعا لمدة الوديعة وحجمها ، ولكونها أقل سيولة من الودائع (الجارية والتوفير) ، لذا فان المصارف تعتمد عليها في تمويل عملياتها الائتمانية أكثر من اعتمادها على المصادر الأخرى ، وذلك لان طبيعة هذه الودائع لا تتطلب الاحتفاظ باحتياطات نقدية كبيرة كتلك التي تتطلبها بقية انواع الودائع (عجمية،66)

٢- خلق الائتمان : وتمثل هذه الوظيفة في خلق البنك التجاري نقودا اما في شكل نقود ورقية او نقود صرفية للأفراد ورجال الاعمال لمدد مختلفة تكون في الغالب لأجال قصيرة لا تتجاوز العام الواحد وذلك لمساعدتهم في الاتفاق العام والذي لا يتحمل التأجيل وكذلك لمباشرة اعمالهم ونشاطاتهم ، على أن يقوموا برد تلك المبالغ مع دفع فوائد على هذه الاقراض ، ويتمثل خلق الائتساب بما يلي .

أ. خصم الاوراق التجارية .

يستطيع حامل أي ورقة تجارية وغالبا ما تكون بشكل كمبيالة من ان يتقدم الى البنك التجاري ، وذلك قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على نقود حاضرة تكون أقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاقها (الكمبيالة) ، والفرق بين قيمة الورقة التجارية في تاريخ معين قبل تاريخ استحقاقها وقيمة المبلغ في تاريخ استحقاقها ، يقوم البنك التجاري بخصمه ، باعتبار الفائدة التي يستحقها البنك نظير الخدمة التي يقدمها لهذا الشخص بتخليه عن أمواله لمدة معينة وتسمى هذه الفائدة بمبلغ الخصم .

ب. السحب على المكشوف .

وذلك بان يخصص المصرف اعتمادا للمتعامل يتم السحب عليه من قبل المتعامل ويحدود مبلغ الاعتماد المخصص له ، وذلك في الحالات التي يحتاج فيها المتعامل لاستخدام هذا الاعتماد ، أي عندما يكون رصيده في الحساب الجاري صفر ، وبذلك يصبح رصيد حسابه الجاري لدينا عند السحب اعتمادا على استخدام الاعتماد ، ومن ثم يقوم بتسديده بدون ارتباط بمدة معينة في الغالب ، أي عندما توفر إيرادات (ايداعات) لديه في حسابه ويتم حساب فائدة على الارصدة المدينة وحساب مبالغ هذه الارصدة وفترة بقاء الرصيد لدينا ، وذلك اعتمادا على طريقة النمر التي تتضمن ضرب مبالغ الارصدة المدينة في عدد الايام التي بقيت فيها مدينة ، وقد يتم تسوية ما تم استخدامه من الاعتماد في الحساب الجاري المدين في ذات يوم السحب عليه (خلف،240،2006)

ج. منح القروض تمثل القروض جزءا كبيرا من مجالات الاستثمار في المصرف التجاري ويمثل الدخل المتحصل عليه منها جزء كبير من إيراداته فهو الاستثمار الرئيسي يوليه المصرف اهتماما خاصا ، ويوجه اليه جزءا كبيرا من موارده ، وتعتبر القروض اتفاقا بين المصرف والمقترض ، على قيام الأول بإقراض الأخير مبلغا معيناً من المال ، لمدة معينة ، يسنده بعدها دفعة واحدة ، أو على أقساط (الراوي،49).

رابعاً : موارد المصارف التجارية واستخداماتها .

ان موارد المصارف التجارية هي التزامات او خصوم عليها وتوجيه الموارد المصرفية تمثل (استخداما) لها وهذه الاستخدامات هي اصول او موجودات للمصارف ، لهذا فان موارد المصارف التجارية هي مطلوبات (خصوم) واستخداماتها لهذه الموارد (اصول) او (موجودات) ، وميزانية المصرف التجاري تحتوي على هذين البندين أو الجانبين (الموارد و الاستخدامات) ، وتعكس الميزانية طبيعة المركز المالي للمصرف في لحظة زمنية معينة ، كما تحدد الميزانية حجم ونوعية النشاط الذي يقوم به المصرف متوخيا تحقيق أقصى الأرباح واسرعها . وكما في الجدول (١)

الجدول (١)

الاصول (المطلوبات)	الخصوم (موجودات)
نقد في الصندوق	ودائع (جارية وادخاريا وتوفير)
قروض ممنوحة	قروض مستلمة
رأس مال مدفوع	استثمارات
موجودات ثابتة (ابنية واجهزة والآلات)	احتياطات

ميزانية البنك التجاري

المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على المصادر العلمية .

1 - استخدامات المصارف التجارية (موجودات)

يشير جانب الموجودات الى الطرائق المختلفة التي يستطيع بها الجهاز المصرفي التجاري استخدام امواله المتاحة ، فهو يستطيع الاحتفاظ بها عاطلة او يمنح قروض الى المشروعات والافراد والمؤسسات المالية الأخرى ، أو قد يستثمرها في أوراق مالية حكومية ، ويوضع ذلك الطبيعة الوظيفية المتعددة الجوانب للمصرف التجاري من حيث فروضه واستثماراته ، فهو يتعامل بأنواع عديدة من الديون تسهيلات لأنواع مختلفة من المقترضين ، ويمكن توضيح مكونات موجودات المصرف التجاري كما يلي (السيد علي، العيسى، 139) :

أ- الاحتياطات الكلية

تتكون هذه من ودائع الجهاز المصرفي التجاري

لدى البنك المركزي ، ونقد في الصندوق أي عملة ومسكوكات تحتفظ بها المصارف التجارية لمواجهة متطلبات الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي ، ومواجهة طلبات المودعين من النقد في الصندوق ، وتستخدم الودائع لدى البنك المركزي عادة للأغراض المقاصة (تصفية الشبكات) بين المصارف التجارية ، وقد تحتفظ بعض البنوك الصغيرة بودائع لدى البنوك الكبيرة ، لأغراض تصفية الشبكات بينها وتسمى بالبنوك المراسلة .

ب- القروض .

تعتبر وظيفة منح القروض (الائتسان النقدي) جوهر عمليات الصيرفة التجارية فهي من جانب تعكس الوظيفة النقدية لهذه المصارف ومن جانب آخر تعتبر القروض المصدر الاساس للأرباح المصرفية ، وان كانت القروض أقل الموجودات المصرفية سيولة ، واكثرها تعرضا للمخاطر المتعلقة بعدم تسديدها ، أو بسبب التقلبات في قيمة النقود وبخاصة خلال مدد الاستحقاق طويلة الاجل (يحيى،125) .

2 - مصادر المصارف التجارية (المطلوبات) ويمكن بيان مصادر أموال المصارف التجارية كما يلي :

أ- **الودائع** : تعد الودائع المصدر الرئيسي لمكونات موارد المصارف التجارية ، والودائع عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية ، وكان هذه الديون هي نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه ، علماً بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد اموالهم لدى المصارف فقط ، وانما تنشأ ايضا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد .
والجدير بالذكر ان هذه المصارف تقبل مجموعتين من الودائع تبرز بينها أهمية الودائع الجارية التي تمثل احد عناصر العرض النقد والتي تعكس الوظيفة النقدية التي تمارسها هذه المصارف ، والمجموعة الأخرى من الودائع في الودائع الادخارية وتمثل ودائع التوفير والودائع الثابتة ويبرز من خلال هذه المجموعة دور المصارف في جذب الادخارات (الشمري،124) .

ب- **رأس المال** : يمثل رأس المال أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف التجارية ، اذ يعتبر المرتكز الذي يستند عليه عنده انخفاض موجوداته ، اذ ان انخفاض قيمة الموجودات بالنسبة للمطلوبات قد تعرض المصارف الى الإفلاس ، ومن هنا جاء أهمية تحديد كفاية رأس المال المصرفي لمواجهة المخاطر المتعلقة وطبيعة مصادر واستخدامات اموال المصارف (يحيى،125) .

خامساً - النظريات المفسرة لعمل المصارف التجارية

يمكن تفسير عمل المصارف التجارية من خلال النظريات الآتية :

1 - نظرية القرض التجاري (يحي،125) :

برزت هذه النظرية في القرن التاسع عشر ومضمون هذه النظرية ان استخدامات اموال المصرف التجاري (الموجودات) يجب أن تتوافق مع طبيعة مصادر أموالها (المطلوبات) القصيرة الاجل او الايفاء بها عنده الطلب ، وعلى هذا الاساس جاء تأكيدها على ان يقتصر نشاط المصرف التجاري على عمليات الاقراض قصيرة الأجل ، والذي من شأنه تحقيق الربح والسيولة ، اذ ان طبيعة هذه القروض تتضمن السيولة ذاتيا كما تمنح القروض مقابل ضمانات حقيقية ولموسة مثل السلع وان نظرية القرض التجاري متأثرة بالتقاليد الانجلوساكسونية وبأفكار ادم سميث منذ صدور كتابه الشهير (ثروة الامم) ، وترى تلك التقاليد والافكار ان المصارف التجارية يجب ان تقتصر في قروضها على المدة القصيرة والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية ، وهذه الأخيرة تمتاز بدور قصير لرأس المال ، والقرض قصير الأجل يجب أن لا تتجاوز مدة اجله السنة ، وان يكون موسميا ومتكررا ومتناسبا مع تقلبات الأعمال واسعار الفائدة ، وهو لا يجب ان ينصرف الى تكوين رؤوس أموال أو المساهمة في المشروعات أي تكون طبيعته التجارية متعلقة بحركة تداول البضاعة وتنصرف الى الاوراق التجارية مثل الكمبيالات او السند الاذني او فتح الاعتمادات المستندية ومن هنا جاء اسمها نظرية القرض التجاري .

2- نظرية الاحلال (او التحول) .

برزت هذه النظرية في القرن العشرين ولم تأت بديل لنظرية القرض التجاري بل اتخذت أبعادا لا تختلف كثيرا عن نظرية القرض التجاري الا في ما يتعلق بالموجودات التي يحتفظ بها المصرف ، ويتلخص مضمون هذه النظرية على التأكيد على توفير السيولة المصرفية يمكن ضمانها من خلال الاستثمار في موجودات تمتاز بسيولة عالية اضافة الى موجودات ذات سيولة اقل الى جانب هدف تحقيق الربح للمصرف ، ومثال ذلك يقاس المصرف بأن يحتفظ بموجودات قصيرة الأجل ضمن محفظة الاستثمارات بحيث يستطيع المصرف أن يضمن السيولة من خلال بيع هذه الاستثمارات لمواجهة التزاماته ، أي ان السيولة المصرفية يمكن ضمانها من خلال قدرة المصرف على استبدال او تحويل الموجودات الى نقد (يحيى،43،2012) .

3- نظرية الدخل المتوقع

توصلت نظرية الدخل المتوقع الى نتائج مغايرة للنظريتين السابقتين (في ربطها بين طبيعة القرض والسيولة المصرفية) وتتلخص وجهة النظر هذه بأن ضمان اعادة القرض ترتبط ب (الدخل المتوقع) هو الأساس الذي يحصل عليه المقترض من خلال استخدامه للقرض ، و اذا كان الدخل المتوقع هو الأساس الذي يضمن اعادة القرض الى المصرف فليس هناك من ضرورة لتحديد نشاط المصارف التجارية بالاقتراض قصير الأجل بل جاءت دعوة هذه النظرية لتوسيع هذا النشاط ليشمل الاقتراض طويل الأجل ، وقد اتسع دور المصارف التجارية في الولايات المتحدة الامريكية منذ سنة ١٩٤٠ لتقديم القروض طويلة الاجل الى قطاع الأعمال والقروض من خلال البيع بالأقساط للمستهلك ، والفروض مقابل الرهن العقاري واصبحت هذه الاصناف الثلاثة تمثل أكثر من نصف القروض التي منحتها المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذه النظرية تختلف عن نظرية القرض التجاري من حيث تشخيصها للقروض متوسطة وطويلة الأجل والقروض الاستثمارية ، وغير المتعلقة بالتحويل الجاري ، وأصبح بإمكان المصارف أن تمنح قروضها لرجال الاعمال والمستثمرين والقروض العقارية والقروض الخاصة وغيرها

4- نظرية ادارة المطلوبات

برزت أهمية هذه النظرية عام 1960 في الولايات المتحدة الأمريكية وتمحورت حول امكانية توفير السيولة المصرفية من خلال ادارة المطلوبات (الى جانب ادارة الموجودات) . وفي هذا السياق جاء تأكيدها على ان المصارف تستطيع توفير السيولة (وتعني قدرة البنك التجاري على التسديد نقدا لجميع الالتزامات الجارية وعلى الاستجابة السريعة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة) عن طريق الحصول على القروض (الاقتراض) ، لمواجهة التزاماتها اتجاه المدعين ، أو لمواجهة طلبات المقترضين ، وتحصل (شيحة،200) المصارف على القروض من السوق النقدي (وتعتبر المصارف من ابرز أطراف السوق النقدية) وذلك من خلال طرح شهادات الإيداع أو الاقتراض من بعض الصناديق لو افترضنا مثلا ان هناك طلبات للسحب من جانب المدعين أو انخفاض في حجم الودائع ، أو هناك طلبات عاجلة للقروض وتحتاج الى سيولة مالية ، ماذا يفعل المصرف حينئذ ، ترى النظرية الحديثة (ادارة المطلوبات) ، ان على المصرف في هذه الحالة ان يذهب ويشترى ما يحتاج اليه من سيولة فيستطيع المصرف ان يقترض من السوق النقدية (البنوك الأخرى) ، أو اقتراض الأموال العامة والحكومية او اصدار شهادات الايداع وشهادات ادخارية متعددة الأنواع وغيرها ، وهو يستطيع

أن يستخدم هذه الأموال المقترضة لمواجهة احتياجات زبائنه طالبي القروض وسوف يفعل المصرف ذلك (شراء السيولة التي يحتاجها) ما دام يتقاضى ثمنا مرتفعا على القروض التي يمنحها يتجاوز ما دفعه على افتراضاته وحقق الارباح التي يريدها ، وهذه السياسة هي التي تفسر في العصر الحاضر زيادة الودائع ما بين المصارف وتنوع وتعدد أشكال الودائع وشهادات الادخار والايذاع المختلفة ، والتمايز في اسعارها ونمو عمليات المصارف وتوافر السيولة .(مصطفى،200)

المبحث الثالث

الاسواق المالية

اولا : نشأة الاسواق المالية وتطورها

تتبعنا لتاريخ السوق المالية يكشف لنا أن نشوء هذه الأسواق وتطورها جاء انعكاسا للظرف والاحتياجات الاقتصادية المتزايدة في البلدان التي وجدت فيها ، فنشوء الأسواق لم يكن من قبيل الصدفة والما كان لمقتضيات التطور التجاري والاقتصادي في تلك البلدان ، ففكرة تلك الأسواق ظهرت منذ ان فكر الانسان باستغلال مدخراته ، وساعده في ذلك التطور العلمي ونشوء الشركات ذات الفوائض المالية اذ سعت تلك الشركات الى استثمار الفوائض من خلال تلك الأسواق(در عباس ، ٢٠١٠ ، ص ١٤٤-١١٥).

ويرجع ظهور الأسواق المالية الى تطور أسواق السلع والخدمات ، وأن لم تكن تعرف بهذا الاسم ، أذ كان يسمح للتجار بعرض بضائعهم وتحديد أسعارها والاسعار الأجلة ، وفي بداية القرن الخامس عشر ظهر مفهوم البورصة ، وتعود كلمة بورصة في أصولها إلى اسم أحد كبار التجار (فان بورص) (Van Bourse) الذي كان يقيم في مدينة بروج البلجيكية أن كان يجتمع في فندقه العديد من التجار وعملاء المصارف والوسطاء الماليين ، وكانت الارتباطات تتم بشكل عقود وتعهدات ثم تطورت لتشمل التزامات مستقبلية قائمة على ثقة متبادلة بين طرفين عملية المبادلة ، ومن ثم في امستردام في هولندا عام 1608 ثم في لندن عام 1666 وبعدها في باريس عام 1808 وبعدها هذه الأسواق نشأ سوق نيويورك للأوراق المالية عام 1993 (ابو موسى، 9، 2005) .

وقد مرت فكرة الأسواق المالية قبل وصولها إلى الشكل الحالي بعدة مراحل وعلى النحو التالي (الجمال، 11، 2001) .

المرحلة الاولى :-

و تميزت هذه المرحلة بوجود عدد كثير من البنوك الخاصة ومحلات الصرافة وارتفاع نسبي في مستوى المعيشة واقبال الأفراد على استثمار مدخراتهم في مشروعات تجارية وزراعية وعقارية وغيرها من المشاريع ، مما ادى ذلك إلى اتساع المعاملات التجارية وادي أيضا إلى كبر حجم هذه

المشروعات التي اصبحت بحاجة إلى رؤوس أموال كثيرة واصبح الفرد يعجز عن تمويلها وقد ترتب على ذلك عواقب وخيمة .

المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة بعد ظهور البنوك المركزية التي سيطرت على البنوك التجارية بعد ان كانت البنوك التجارية تتميز بحرية مطلقة في المرحلة الأولى ، أما في المرحلة الثانية فقد أخذت البنوك التجارية تقوم بعملها التقليدي وهي خصم الأوراق التجارة وتقديم الائتمان ، وفقا لقواعد وأوامر البنوك المركزية لذا أصبحت القروض التي تقدمها هذه البنوك محددة على الرغم من زيادة طلب الافراد عليها .

المرحلة الثالثة : -

ظهر البنوك المتخصصة في الاقراض المتوسطة والطويلة الأجل مثل البنوك الصناعية والزراعية والعقارية وبنوك التنمية والاستثمار ... الخ واصبحت هذه البنوك تقوم بعمليات اصدار سندات متوسطة وطويلة الاجل لسد احتياجاتها من الأموال ولكي تعني بحاجاتها لتمويل المشاريع المختلفة ، ويقوم البنك المركزي لإصدار سندات الخزائن .

المرحلة الرابعة : -

ظهر الاسواق النقدية وفي هذه المرحلة ازدادت حركة الأوراق المالية والتجارية وشهادات الابداع القابلة للتداول وهذا يعتبر بداية اندماج السوق النقدي مع السوق المالي . المرحلة الخامسة : - اندماج الاسواق النقدية مع سوق الأوراق المالية ، واندماج الاسواق المالية مع الأسواق الدولية وذلك لتطور وسائل الاتصالات المختلفة ، وأصبحت أسواق الأوراق المالية تسهم بشراء وبيع الأوراق المالية طويلة الاجل وعمليات الأجل .. الخ

ثانيا - مفهوم سوق الأوراق المالية : -

ان سوق المالية استمنت مفهومها من مفهوم السوق بشكل عام والذي يمثل الوسيلة التي من خلالها يلتقي البائع والمشتري وبغض النظر عن المكان المادي للسوق ، اذ ينتفى وجود المكان بسبب ما وفرته الثورة المعلوماتية في مجال الاتصال ، ونتيجة لاتساع مفهوم السوق المالي كونه يشمل جميع القنوات التي ينساب فيها المال بين مختلف القطاعات والمؤسسات والأفراد ، لذلك تجد تعاريف متعددة للسوق المالي فقد عرفت (أنها نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق المالية

حتى يمكنهم تنفيذ عمليات البيع والشراء عن طريق السماسرة والشركات العامة في هذا المجال)
(حمزة،258،2012) .

ويعرفها آخرون بانها المكان الذي تتقابل به الوحدات التي ترغب في الحصول على الأموال (المفترضة) مع الوحدات التي ترغب بتزويد الأموال (المقرضة) فيقوم السوق المالي بتسهيل عمليات التداول بين المشترين والبائعين لحقوق الملكية والديونية ويتم في السوق المالية تقويم اسعار الاوراق المالية وقياس عوائد ها (خضير،45،2009) .

ويرى بعض الباحثين بانها الأسواق التي توفر امكانية امتلاك أحد الأصول المالية الأسهم والسندات عبر الية منتظمة للتداول تتسم بالكفاءة والفعالية وتحقيق منفعة للمتعاملين (خيرى،11،1993) وترى الباحثة سوق الأوراق المالية بانها المكان الذي تتم فيه صفقات بيع وشراء الأوراق المالية (الاسهم والسندات) وذلك لوجود البائعين والمستثمرين لتلك الاوراق وعادة تكون هذه الأسواق منتظمة تسمى البورصة) ، اما الاسواق غير المنتظمة فهي أماكن تواجد السماسرة والتجار .

ثالثا - وظائف الاسواق المالية :

تتشابه الوظائف التي تؤديها البورصات في جميع الدول التي يجد فيها سوق للأوراق المالية اذ تعد البورصة مؤسسة حيوية تقدم خدمات ممتازة للأفراد والمؤسسات الأخرى وعليه أن من أهم وظائف البورصات ما يأتي : (عبد الرضا،199،2013)

1- تعبئة وحشد لمخدرات مع توفير درجة من السيولة من المدخرين والمستثمرين بغرض التمويل ، ان القيام بعملية شراء الأوراق المالية الشركة قائمة يعمل على تسهيل خروج شخص من استثمار قائم و دخوله في استثمار آخر وعملية البيع والشراء للأوراق المالية في السوق الثانوية ليست استثمارا ماليا فحسب ، اذ يترتب على عملية التداول تسهيل الأوراق المالية الى رؤوس أموال قابلة للاستثمار في ميادين أخرى ، وعليه تعد سوق الأوراق المالية اداة فاعلة لجمع وتوظيف الأموال المدخرة .

2- توجيه الاستثمار : عندما يقل سعر الفائدة في المصارف عن الفائدة التي توفرها الأوراق المالية يسحب الجمهور ودائعه من المصارف وتنتقل روس الأموال من المصارف الى سوق الأوراق المالية والعكس بالعكس عنده زيادة معدل الفائدة .

3- اعادة بيع الاستثمارات : تمكن السوق المالية شراء الموجودات المالية واعادة بيعها أو تبادلها باي وقت من الاوقات ، فلولا امكانية اعادة بيع الموجودات المالية كل السهم التي ليس لها تاريخ استحقاق ، والسندات التي يكون تاريخ استحقاقها طويل الأجل لأدى ذلك بالمستثمرين الى التقليل من شراء هذه الاستثمارات ، وهذا التقليل لشراء الاستثمارات يفوت على الشركات الكثير من الفرص الاستثمارية ويزيد من مخاطر الاستثمارات طويلة الأجل . .

4 - خلق رؤوس أموال جديدة : اذ يمكن أن تستعمل الورقة المالية كضمان للقروض المصرفية وتصبح لها جاذبية لمختلف المستثمرين ، فعندما يضع المستثمر الورقة المالية لدى المصارف يمكن الاقتراض بضمانها مبلغا لشراء اوراق جديدة وذلك نظير فائدة معينة نقل غالبا عن الفائدة التي تجلبها الأوراق وعندما يشتري المستثمر أوراقا جديدة ترتفع اسعارها ويزيد رأسمالها الحقيقي .

5 - توفير أدوات مالية متعددة تتباين في مستوى مخاطرها وتتجاوب مع رغبات أفراد المجتمع غير المتجانسة في تحمل المخاطرة ، فالمغامرون يسعون لتحقيق عوائد مالية عالية حتى لو تطلب ذلك تحمل مخاطر عالية ، لذلك يفضلون الاسهم على السندات .

6- ان كفاءة السوق وسيولتها تمهدان عملية اللجوء الى رؤوس الأموال الأجنبية وتساعدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة بأساليب مكتملة للادخار المحلي وليست عوضا عنه

7 - اختبار قيمة الموجودات المالية : وجود السوق المالية يساعد الشركات في تحديد اسعار بيع موجوداتها المالية من خلال الاستثمارات المماثلة .

رابعا - انواع الاسواق المالية .

وتقسم الاسواق المالية الى ما يلي

1 - سوق رأس المال

إن الآلية التي يعمل بها سوق رأس المال تختلف عن اليه عمل سوق النقد ، اذ أن سوق رأس المال يتعامل بالأدوات المالية طويلة ومتوسطة الأجل ويعرف سوق رأس المال على انه ذلك السوق التي يتم فيه تداول أدوات الاستثمار المالي طويل الأجل كالأسهم والسندات ، وتكمل أهمية هذا السوق في تشجيع

الاستثمار الرأسمالي وتقديم التمويل طويل الأجل إلى مشاريع تحتاج إلى فترات طويلة (ابو موسى، 21) .

وتعرف أيضا على أنها السوق الذي يتم فيه تداول الأصول المالية طويلة الأجل ، ففي الإطار الذي يلتقي من خلال وحدات الاستثمار مع وحدات الادخار تعقد صفقات طويلة الأجل بصورة مباشرة ومن خلال الاكتتاب بالأسهم والسندات التي تعد من أهم الأوراق المتداولة في هذا السوق (سوق الأوراق المالية) (الدعي، 144) .

ويعد سوق رأس المال أداة للتوجيه الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض النقدي باتجاه الوحدات الاقتصادية ذات العجز النقدي ، وتتعامل هذا الأسواق بأدوات الدين طويل الأجل مثل السندات وأدوات الملكية كالأسهم ، ومن الخصائص المميزة لسوق رأس المال انه اقل اتساعا من سوق النقد لكنه أكثر تنظيما . وتقسم أسواق رأس المال حسب المدة إلى ما يلي .

أ- الأسواق الحاضرة . (spot market)

وهي عبارة عن الأسواق التي تتعامل بالأوراق المالية طويلة الأجل مثل الأسهم العادية والأسهم الممتازة والسندات على مختلف أنواعها (جويدان، 29)

وهذه الأسواق تتضمن التعامل بأوراق مالية متوسطة وطويلة الأجل ، والتي من أهمها الاسهم العادية والاسهم الممتازة والسندات بمختلف انواعها ، اي انها الاسواق التي يتم فيها التعامل بأوراق مالية تتيح لحاملها جزء او حصة من ملكية المشروع ، أو تتيح له الحصول على جزء من أرباحه كعائد لها ، أو الحصول على الاثنين معا

ب - الأسواق المستقبلية

وهي أسواق لبيع الأوراق المالية وشرائها في المستقبل ، اذ يستعمل المستثمرون هذه العقود للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار أوراق المالية ، وتعرف العقود المستقبلية بأنها اتفاق بين طرفين لتسليم موجودات ماليه أو حقيقية واستلامها بسعر معين في وقت لاحق (الحناوي، 366، 2005) .

2- سوق النقد .

يتم من خلال سوق النقد التعامل في أوعية وادوات قصيرة الأجل لا تزيد عن السنة ، وتتميز هذه الأدوات بانخفاض درجة المخاطر بها ، وتشكل ودائع التوفير والودائع للأجل وشهادات الايداع والكمبيالات المصرفية اهم هذه الأدوات ، وتعد البنوك التجارية والبنوك غير التجارية في ما يخص عملياتها قصيرة الأجل ، والخزانة العامة في حدود اصداراتها من الذون الخزانة ، وصناديق البريد من اهم المؤسسات العامة في سوق النقد ، ويمكن للمنشأة والمشروعات الحصول على احتياجاتها من التمويل قصير الأجل من خلال سوق النقد ، ويكتسب سوق النقد أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني للأسباب التالية :

1 - توفر السوق ادوات يمكن من خلالها ان يعدل الأفراد والمؤسسات من مراكز سيولتهم –

2- تتمكن السلطات النقدية المسؤولة من ادارة العرض النقدي ، وتنفيذ معظم عملياتها في سوق النقد تحقيقا للعديد من الأهداف الاقتصادية (اندراوس،8،2008)

3- سوق الأوراق المالية

وهي سوق مفتوحة غير شخصية ، لا يكون كل من المقرض والمقترض معروف كل منهما للآخر ، ويتم التعامل من خلال التجار والسماسرة ، وتبعاً لذلك تعد سوق الأوراق المالية الية يتم من خلالها تداول الأصول المالية (الاسهم والسندات) بيعاً وشراءً ، ومن ثم فهي تقوم بامداد المستثمرين باحتياجاتهم من التمويل طويل ومتوسط الاجل من خلال حشد الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية المدخرة (اندراوس،9)

وتنقسم سوق الأوراق المالية الى :

أ - سوق الاصدار (السوق الاولية) .

يعد سوق الاصدار أداة لتجميع المدخرات وتقديمها للمشاريع ويتم تصريف هذه الأوراق اما بطريقة مباشرة إذ تقوم الجهة المصدرة بالاتصال بعدد من كبار المستثمرين سواء كان افراد او مؤسسات مالية لكي تباع لهم الاسهم والسندات أو بطريقة غير مباشرة هي قيام مؤسسة مالية متخصصة بإصدار هذه الأوراق ثم تقوم بإعادة بيعها للجمهور مرة أخرى لتحقيق أرباحا من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء ، وهذا الأسلوب هو الأكثر شيوعاً (قص،49) .

ب - سوق التداول (السوق الثانوية) تعبر عن المكان الذي تتم فيه جميع المعاملات المالية بيعا وشراء والتي يترتب عليها نقل ملكية الأوراق المالية الاسهم والسندات من البائع الى المشتري اي ان هذه السوق تتخصص بالتعامل بالأوراق المالية التي تم اصدارها في السوق الأولية وذلك بعد توزيعها مباشر او توزيعها بواسطة احدى المؤسسات المتخصصة ، وتستمد أهميتها من كونها توفر عنصر سيولة لحاملي الأوراق المالية حتى يتمكنوا من بيع ما لديهم من أسهم وسندات عنده الحاجة إلى قيمتها نقدا (الحنوي،26،2005) وتقسم سواق الاصدار الى :

1- الأسواق المنظمة : ويقصد بها البورصات التي يتم تداول الأوراق المالية المكتملة الشروط وعادة ما يطلق عليها بالأسواق الثانوية وتتداول في هذه الأسواق الأوراق المالية بعد اكتتاب فيها من قبل حامل هذه الأوراق ومستثمر آخر للبيع أو الشراء وهذه الأسواق تتميز بوجود مكان مادي ملموس ومحدد يلتقي فيه المستثمرون للبيع والشراء ، وكذلك تتميز هذه الأسواق بوجود التشريعات والأنظمة الخاصة التي يجب على الشركة أو المؤسسة استيفاؤها حتى يتم قيد أسهمها أو سنداتها في هذه الاسوق.

2 - الأسواق غير المنظمة : ويطلق عليها أيضا السوق الموازية وهي الأسواق التي تتعامل بالأوراق التجارية خارج السوق المنظمة من خلال بيوت السماسرة ، ولا يوجد مكان محدد لإجراء تلك المعاملات وتقسيم الأسواق غير المنظمة الى قسمين هما :

أ- السوق الثالثة : تمثل هذه السوق جزء من السوق غير المنظمة وتتكون من بيوت السماسرة من غير الأعضاء المسجلين في الاسواق المنظمة ، ولهذه البيوت حق المتاجرة في الاسهم المدرجة في السوق المنظمة ومهما كبر حجم الصفقة مع امكانية التفاوض على عمولة السماسرة وهذا لا يمكن في الأسواق المنظمة التي يلتزم فيها تحديد حد أدنى للعمولة .

ب- السوق الرابعة : يكون التعامل في هذه السوق بصورة مباشرة وبدون وساطة بين المؤسسات الكبيرة والتجار الأغنياء ، والهدف منها استبعاد شركات التجارة والسمسرة في الأوراق المالية ، لغرض تخفيض النفقات خصوصا في الصفقات الكبيرة ، إذ تقوم هذه المؤسسات بالبحث عن بائع أو مشتري من خلال شبكة اتصال الكترونية تسمى Instant ، فيتم التعامل بأعداد كثيرة وبتكلفة منخفضة فضلا عن سرعة إجراء الصفقات (سلامة،15،2004).

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- يعد سوق الاصدار أداة لتجميع المدخرات وتقديمها للمشاريع ويتم تصريف هذه الأوراق اما بطريقة مباشرة
- 2- توفر السوق ادوات يمكن من خلالها ان يعدل الأفراد والمؤسسات من مراكز سيولنتهم
- 3- كفاءة السوق وسيولنتها تمهدان عملية اللجوء الى رؤوس الأموال الأجنبية وتساعدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة بأساليب مكملة للادخار المحلي وليست عوضا عنه

التوصيات

- 1- توفير أدوات مالية متعددة تتباين في مستوى مخاطرها وتتجاوب مع رغبات أفراد المجتمع غير المتجانسة في تحمل المخاطرة ، فالمغامرون يسعون لتحقيق عوائد مالية عالية حتى لو تطلب ذلك تحمل مخاطر عالية ، لذلك يفضلون الاسهم على السندات .
- 2- ان كفاءة السوق وسيولنتها تمهدان عملية اللجوء الى رؤوس الأموال الأجنبية وتساعدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة بأساليب مكملة للادخار المحلي وليست عوضا عنه
- 3- اختبار قيمة الموجودات المالية وجود السوق المالية يساعد الشركات في تحديد اسعار بيع موجوداتها المالية من خلال الاستثمارات المماثلة .

المصادر

القرءان الكريم .

الكتب العربية

1. اسماعيل ، عوض فاضل ، النقود والبنوك ، ط 1 ، دار الحكمة للنشر ، الموصل ، 200٠ .
2. اسماعيل محمد هاشم ، مذكرات في البنود والنقود ، دار النهضة العربية للنشر ، بيروت ، 2005.
3. ابو موسى ، رسمية أحمد ، الأسواق المالية والنقدية ، الطبعة الأولى ، دار المعزز للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥ .
4. اندراوس ، عاطف وليم ، التمويل والادارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٠٨
5. الشراح ، رمضان ، البنوك المتخصصة لدول الخليج العربي ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٧٦- ١١
6. الراوي ، خالد وهيب ، العمليات المصرفية الخارجية ، دار المناهج للنشر ، عمان ، ٢٠١٠
7. الجمل ، جمال جويدان ، الاسواق المالية والنقدية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، ٢٠٠١ .
8. الدعي ، عباس كاظم ، السياسات النقدية والمالية واداء الأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ .
9. الحناوي ، محمد صالح ، ابراهيم سلطان ، جلال العبد ، بورصة الاوراق المالية بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعة للطباعة ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٥ .
10. محمد صالح ، ابراهيم سلطان ، جلال العبد ، تحليل وتقييم الأوراق المالية ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠١ .
11. الموسوي ، حيدر يونس ، المصارف الاسلامية واداءها المالي واثرها في سوق الأوراق المالية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، ط 1 عمان ٢٠٠١ . ١٢ -
12. التعلمي ، ارشد فؤاد وأسامة عزمي سلامه ، الاستثمار بالأوراق المالية ، تحليل وإدارة ، ط 1 ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٤ .
13. التميمي ، ارشد فؤاد ، الأسواق المالية اطار في التنظيم وتقييم الادوات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩

14. الحناوي . الشمر ي ، ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف ، جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 2008 .
15. الزباد بن ، جميل سالم ، أساسيات في الجهاز المالي ، التطور العلمي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، 2007 ، ص ٢٤ .
16. النوري ، امين النوري ، سر المهنة المصرفية في القانون المصرفي والقانون المقارن ، مصر ، طبعة عين الشمس ، دار الجيل للطباعة ، 2007 .
17. باشا ، زكريا عبد الحميد ، النقود والبنوك مع وجهة نظر اسلامية ، الكويت ، لجنة البحوث والتدريب ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ، ط 1 ، ١٩٨٩
18. السيد علي ، عبد المنعم ، نزار سعد الدين العين ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر ، ٢٠٠٤ .
19. حنفي ، عبد الغفار ، و رسمية زكي قرياقص ، بتوك تجارية – أسواق الأوراق المالية شركات التامين - شركات الاستثمار ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣ .
20. قليح حسن ، النقود والبنوك ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، ٢٠٠٦ .
- حنفي ، عبد الغفار ، الاستثمار في الأوراق المالية (اسهم - سندات – وثائق استثمار) ، الدار الجامعية للطبع والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ . ٢٠٠٥ .
21. داغر ، محمود محمد ، الاسواق المالية (مؤسسات - اسواق - بورصات) ، دار الشروق للنشر ، ط 1 ، عمان ١٩٩٩
22. رسمية قرياقص ، اسواق مال (اسواق - راس مال - المؤسسات) ، دار الجامعة ، الاسكندرية ، السام خلف
23. رمضان ، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٢
24. عوض الله ، واسامة محمد الفولي ، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بدون سنة نشر .
25. سيد عليوة ، دور البنوك كأمناء استثمار ، دار الامين للطباعة و الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
26. شحية ، مصطفى رشدي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨5

27. محمد عبد العزيز ، مدحت محمد العقاد النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة ، بيروت .
28. يحيى ، وداد يونس ، النظرية النقدية (نظريات -سياسات – مؤسسات) ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠١ .
29. هندي ، منير إبراهيم ، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ، المصارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2009 .
30. هندي ، منير ابراهيم ، ادوات الاستثمار في اسواق رأس المال والأوراق المالية وصناديق الاستثمار المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ .

الرسائل و الأطاريح :

١ - الفيصل ، زياد جواد لفتة ، اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع إشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتورا غير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ .

٢ - الموسوي حيدر يونس كاظم ، اثر الاداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية الاردن والسعودية حالة تطبيقية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩ .

المجلات والبحوث .

- ١ - أحمد سميح خيرى ، (تطلعات سياسية نحو تفعيل بنية الأسواق المالي في البلدان النامية) ، مجلة الادارة المالية والمصرفية ، السنة الثانية عشر ، العدد (47) ، 2012 .
- ٢- عجمي أكرام عبد العزيز عبد الوهاب ، العمق المالي والمصرفي مجلة الرشيد المصرفي ، العدد السابع ، 2012 .
- 2- النجار ، عبد الوهاب حمدي ، تطوير الصيرفة المتخصصة في التنمية الصناعية نحو الشطة اشمل . ٢٠٠٩ ، من الصيرفة الاستثمارية - مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، العدد / ٢٥ ، المجلد ٨ ، ٢٠٠١ .

- 3- الشيببي ، سنان كامل ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، ٢٠٠٧ .
- 4- الشماع ، خليل محمد ، دور المصارف الشاملة في تطوير سوق الأوراق المالية ، مجلة اتحاد المصارف العربية / مجلد 14- العدد 158 ، 1994 .
- 5- الغزالي ، عيسى محمد ، تحليل الاسواق المالية ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد السابع والعشرين - مارس / ٢٠٠٤ ، السنة الثالثة .
- 6- حلا سامي خضير ، تقييم أداء سوقي العراق والسعودية للأوراق المالية والمقارنة في ما بينهما ، جامعة تكريت ، كلية الأداة والاقتصاد ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 5- / العدد 4 - .
- 7- حسن كريم حمزة ، وغسان رشاد عبد الحميد ، سوق العراق للأوراق المالية (نشأته - تحليل وتقييم مؤشراتته) ، العدد الرابع والعشرين ، ٢٠١٢ .
- 8- عبد الحلیم عزة عبد الله ، أهمية البنود الشاملة في المرحلة الحالية ، اتحاد المصارف العربية ، العدد ٢٢٦ ، المجلد التاسع عشر ، تشرين الاول ، 2008 .